

(قرار رقم ٢٣ لعام ١٤٣٥هـ)

الصادر من لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضرسية

بيان اعتراض شركة (أ)

برقم (٤) لعام ١٤٣٢هـ

على ربط مصلحة الزكاة والدخل للعام ٢٠٠٦م

الحمد لله وحده والصلوة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

وفي يوم الخميس ٦/٩/٤٣٥هـ، انعقدت لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية بالدمام بمقرها بفرع مصلحة الزكاة والدخل بالدمام المشكلة على النحو التالي:

رئيساً	١ - الدكتور
نائب الرئيس	٢ - الدكتور
عضوأً	٣ - الدكتور
عضوأً	٤ - الدكتور
عضوأً	٥ - الأستاذ
سكرتيراً	٦ - الأستاذ

وقد حضر جلسة الاستماع المنعقدة بتاريخ ٢١/٧/١٤٣٥هـ ٩ ٩ ممثلين عن المصلحة، ٩ ٩
ممثلين عن المكلف للنظر في الاعتراض المقدم من المكلف / شركة (أ)، على الربط الزكوي المعدل الذي أجرته مصلحة الزكاة
والدخل، عل، حساباتها للعام ٦٠٠٠م.

ويعتبر المكلف على:

نہ مخصوص احیا اسات و تذاکر۔

وقد ناقشت اللجنة الاعتراض المرفوع إليها بموجب خطاب سعادة مدير عام مصلحة الزكاة والدخل رقم ١٤٣٥/١٦/٢٣٥٠ وتاريخ ١٤٣٢/٤/٢٩ على النحو الآتي:

أولاً: الناحية الشكلية:

أبلغت المصلحة المكلفة بالربط الزكوي المعدل للعام ٢٠٠٦م بخطابها برقم ٧/٣١٥٨/٥ وتاريخ ١٧/٧/١٤٣٠هـ، وقد اعترض المكلف على هذا الربط بخطابه المقيد لدى المصلحة برقم ١٧٦٨١ وتاريخ ٦/٨/١٤٣١هـ، وبذلك يكون الاعترض مقبولاً من الناحية الشكلية؛ لتقديمه خلال الأجل المحدد بستين يوماً من تاريخ التبليغ بالربط الزكوي، وفقاً للمادة الأولى من القرار الوزاري المعدل رقم ٦٣٢/٩٦١ وتاريخ ٤/٨/١٤٣٢هـ.

اللقاء

خلال جلسة الاستماع تمت مناقشة الحاضرين: هل لديكم أي إضافة على ما ورد في هذه الجلسة وتم رفعه للجنة من مذكرة؟

فأجاب ممثل المكلف: يستحق العامل راتب الإجازة بعد إتمامه السنة، وفقاً لنظام العمل والعمال، وحيث إن بعض الموظفين يتم تعينهم في أوقات مختلفة خلال السنة، والموظفوون يتمتعون بإجازاتهم بالتنسيق مع الشركة والتناوب؛ لكيلا يؤثر على سير العمل، ويتم صرفها بالفعل، وهو من المصاريف الالزامية لتحقيق الدخل، كما هو موضح بالمذكرة المقدمة خلال الجلسة.

وعلق ممثل المصلحة: نتفق مع المكلف من الناحية الإجرائية، ولكن خلافنا في التكيف لهذا المتصروف، وهو في حكم المخصصات.

وقادت اللجنة بالكتاب لفرع المصلحة بالإحسان بخطابها رقم ١١٥/٠٠٠ و تاريخ ١٤٣٥/٩/٤، للإفادة عن مخصص إجازات و تذاكر وأرباح الوكالة، ووردت إجابة الفرع بالخطاب رقم ١٤٣٥/٢٩/٢٨٤٨ و تاريخ ١٤٣٥/٩/٤ المرفق به بيانات تحليلية صادرة من المكلف للأعوام محل الاعتراف.

وتضمنت المذكورة المقدمة من المكلف:

"إصرار المصلحة على إدراج المتصروفات المستحقة، كما هو مبوب في الميزانية ضمن الوعاء الزكوي، وهو (رواتب العاملين عن فترة الإجازات السنوية)، ويتم الصرف منه للعامل عند تمعهم بإجازتهم السنوية (أي أنها سنوية وليس أكثر)، حيث إن موظفي الشركة (سعوديين + أجانب) لم يلتحقوا بالعمل في بداية العام، أو في تاريخ واحد، بل تاريخ التعيين للموظفين مختلف على مدار العام، كذلك تاريخ إجازات الموظفين على مدار العام. وعند حلول السنة المالية.

وبحسب القانون ووفقاً لمعايير الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ومعايير المحاسبة الدولية ووفقاً لمبدأ استقلالية الفترات ومبادئ الاستحقاق، يتم تكوين استحقاق لهذا الراتب (إجازة مدفوعة الأجر) عن السنة المنتهية، وبحسب تاريخ آخر عودة من الإجازة، وسوف يصرف هذا الراتب له خلال العام التالي قبل أن يتمتع العامل بالإجازة، أي أن العامل يستحق هذا الراتب عند قيامه بالإجازة، وليس عند التحاقه بالعمل أو العودة من الإجازة. ويتم صرف معظم هذه الرواتب خلال العام التالي، فإذا تبقى شيء فهذا ما حال عليه الدخل (مرفق جدول يوضح)، أي أن هذا الراتب لم يكن بمخصص.

وعلى الرغم من توضيح هذه الصورة للمصلحة، أن هذا مصروف مستحق للعامل شأنه في ذلك شأن مصروف الرواتب المستحقة، حيث إنه يتم التكوين في نهاية العام المالي، ويصرف للعامل خلال العام التالي، ورصيد الحساب يكون صفرًا في معظم السنوات قبل تكوين المستحق الجديد في تاريخ ١٢/٣١ من كل عام، وكما هو مدرج في القوائم المالية المقدمة للمصلحة لكل السنوات، وفي جميع الإقرارات السنوية المقدمة للمصلحة، على أنه مصروف مستحق. ومن المعروف أن المتصروفات المستحقة لا تضاف إلى الوعاء، أسوة بالشركات المنافسة الأخرى، وإليكم جدولًا يوضح حركة هذا المتصروف المستحق طبقاً للميزانيات المقدمة للمصلحة:

الإضافات والسدادات لرواتب فترة الإجازات والتذاكر في عام ٢٠٠٦م

الاسم	رصيد عام ٢٠٠٦م	إضافات في عام ٢٠٠٦م (إيضاح ١٨-٢٢)	مسدد في عام ٢٠٠٦م	رصيد عام ٢٠٠٠م
رواتب فترة إجازات و تذاكر مستحقة	٨٨٨,٩٥١	١,٤٥٠,٤٠٨	١,٢٤٧,٠٦٠	١,٠٩١,٨٤٤

أي أن المسدد أكبر من رصيد أول المدة، وبالتالي لم يدخل عليه الدخل."

ثانياً: الناحية الموضوعية:

بند مخصص إجازات و تذاكر.

أ - وجهة نظر المكلف:

"يتضمن الوعاء الزكوي بند باسم مخصص إجازات و تذاكر بمبلغ ١,٠٩١,٨٤٤ ريال، حيث إن ميزانية الشركة المقدمة لكم لا يوجد بها ذلك المخصص، ولكن يوجد متصروفات مستحقة تحت مسمى بدل إجازات و تذاكر مستحقة، وهي ليست بمخصص لكي يتضمنها الوعاء، ولكنها تصرف للعامل، كل إجازة يقوم بها العامل حسب عقده، وبحسب نظام العمل والعمال السعودي، وكما هو مدرج بالميزانية، وكما هو متعارف عليه، وكما تتعاملون أنتم مع الشركات المنافسة لنا. وعلى ما تقدم، نرجو حذف هذا المخصص واعتباره مصروفًا مستحقًا، وهو مبلغ ١,٠٩١,٨٤٤ ريال من الوعاء ومساواتنا بالشركات المنافسة".

ب - وجهة نظر المصلحة:

أن هذه المبالغ تمثل المستحق للموظفين عن إجازاتهم السنوية، ولكن الموظف لا يمكن المطالبة براتب الإجازة، إلا إذا تمت إجازته السنوية، وعادة لا يتمتع الموظف بإجازته السنوية إلا بموافقة صاحب العمل، وبذلك يكون اعتبار رصيد إجازات مستحقة مصروفاً معلقاً على شرط، وهو تمتع الموظف بإجازته السنوية، أي أنه لا يعتبر مصروفاً إلا إذا تمنع الموظف بإجازته السنوية. وبناءً عليه، فإنه من الناحية النظمية في حكم المخصصات، وعليه ينطبق عليهما التعليم رقم ٢/٨٤٤٣ و تاريخ ١٤٣٩/٨/٨ البند أولاً فقرة (٤)، وقد تأيد ذلك بالقرار الاستئنافي رقم ٥٨٨ لعام ١٤٢٦هـ المصدق عليه بالخطاب الوزاري رقم ١/٥٧٥٢ و تاريخ ١٤٢٦/٥/٢٧، والقرار الاستئنافي رقم ٨١٨ لعام ١٤٢٩هـ المصدق عليه بالخطاب الوزاري رقم ١/٥٩٨ و تاريخ ١٤٢٩/٣/٢١، والقرار الاستئنافي رقم ٨٣٦ لعام ١٤٢٩هـ المصدق عليه بالخطاب الوزاري رقم ٤٣٢١ و تاريخ ١٤٢٩/٥/١٩ باعتبار أن الإجازات والتذاكر المستحقة تمثل مبالغًا ممحوza لمقابلة ما يستحق للموظفين عن إجازاتهم السنوية، وأن الموظف لا يمكن المطالبة براتب الإجازة إلا إذا تمنع إجازته السنوية، مما يؤكد أن هذه المبالغ الممحوza - وبغض النظر عن تسميتها مخصصات أو مصروفات مستحقة- معلقة على شرط تمنع الموظف بإجازته السنوية".

الدراسة والتحليل:

بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين وسماع آرائهما، اتضح أن المكلف يرى أن بند إجازات وتذاكر عبارة عن مصروف مستحق للعمال، يصرف عن كل إجازة ويجب حسمه من الوعاء، بينما ترى المصلحة أن هذا البند لا يمكن اعتباره مصروفاً إلا بشرط تمنع الموظف بإجازته السنوية فعلياً.

وبرجوع اللجنة إلى ملف القضية والقواعد المالية والمذكرات المقدمة من الطرفين، تبين للجنة أن بند إجازات وتذاكر يمثل المبالغ الممحوza لمقابلة ما يستحقه العاملون عن إجازاتهم السنوية، والتي لا يحق لهم التمتع بها إلا بموافقة صاحب العمل. وبناءً عليها، يتم صرف بدل إجازة والتذاكر، وحيث إن المكلف أدرج الإجازات والتذاكر مع مخصص ترك الخدمة حسب إيضاحات القوائم المالية، مما يؤكد أنها مخصص بغض النظر عن تسميتها، فينطبق عليها ما ينطبق على المخصصات، من كونها أعباء على الإيرادات الخاصة بالفترة، يتم تكوينها لمقابلة مصاريف محتملة الحدوث، وهذا لا يجعلها مصاريف فعلية، وبالتالي يجب أن تضاف إلى وعاء الزكاة وفقاً لتعليم المصلحة رقم ٣/٨٤٤٣ و الفقرة (٤) و تاريخ ١٤٣٩/٨/٨.

عليه، ترى اللجنة إضافة مخصص إجازات وتذاكر للوعاء الزكوية.

القرار

أولاً: الناحية الشكلية:

قبول الاعتراض المقدم من المكلف / شركة (أ)، على الربط الزكوي الذي أجرته مصلحة الزكاة والدخل للعام ٢٠٠٦م من الناحية الشكلية.

ثانياً: الناحية الموضوعية:

تأيد المصلحة في إضافة مخصص إجازات ومتذكرة للوعاء الزكوي.

يعد هذا القرار قابلاً للاستئناف المسبق للطرفين أمام اللجنة الاستئنافية الزكوية الضريبية بالرياض، وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ استلامه، على أن يقوم المكلف بسداد المستحقات المتوجبة عليه طبقاً لهذا القرار.

والله الموفق